المحور الرابع: السّياسات الاقتصادية الظّرفية والبنيويّة

السياسة الاقتصاديّة هي مجموعة قرارات تتّخذها الدولة في ميدان اقتصادي مُعيّن، وذلك لبلوغ أهداف اقتصاديّة واجتماعيّة مُحدّدة، عبر عدد من الوسائل والأدوات.

من الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة الاقتصادية: تحقيق نمو اقتصادي، خلق فرص عمل، ثبات الأسعار، تعزيز الصادرات لإعادة التوازن للتبادل مع الخارج...

أمّا الأدوات والوسائل التي تعتمدها لبلوغ هذه الأهداف، فهي متشعّبة جدًا، نذكر منها: الضرائب، نفقات الدولة، معدّلات الفائدة المصرفية، المداخيل، الأسعار، المنشآت الاقتصادية التابعة للقطاع العام.....

وهكذا تختلف السياسات الاقتصاديّة باختلاف الأهداف والوسائل والاستراتيجيّات التي تعتمدها الدولة، فتُصنّف هذه السياسات حسب أهدافها: سياسات ظرفيّة وسياسات بنيويّة.

السياسات الظرفيّة	السياسات البنيويّة
- هي تلك التي تعتمدها الدولة للتأثير على الظرف الاقتصادي إذا كان سيّئًا (انكماش أو كساد أو تضخّم). - تنحصر أهداف السياسات الظرفيّة بأربعة أساسيّة سمّاها الاقتصاديّ "كالدور":" المُربّع السحريّ ": تحقيق النمو الاقتصادي، تثبيت الأسعار، خلق فرص عمل جديدة وإعادة التوازن للتبادل مع الخارج. - تُعتمد هذه السياسة على المدى القصير والمتوسط. - ليس لها تأثير في العمق على البنى الاقتصادية.	- هي سياسات التنمية بحدّ ذاتها. - تسعى إلى إجراء تغييرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية، لتعديل مسار الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. - تُنفّذ على المدى الطويل.

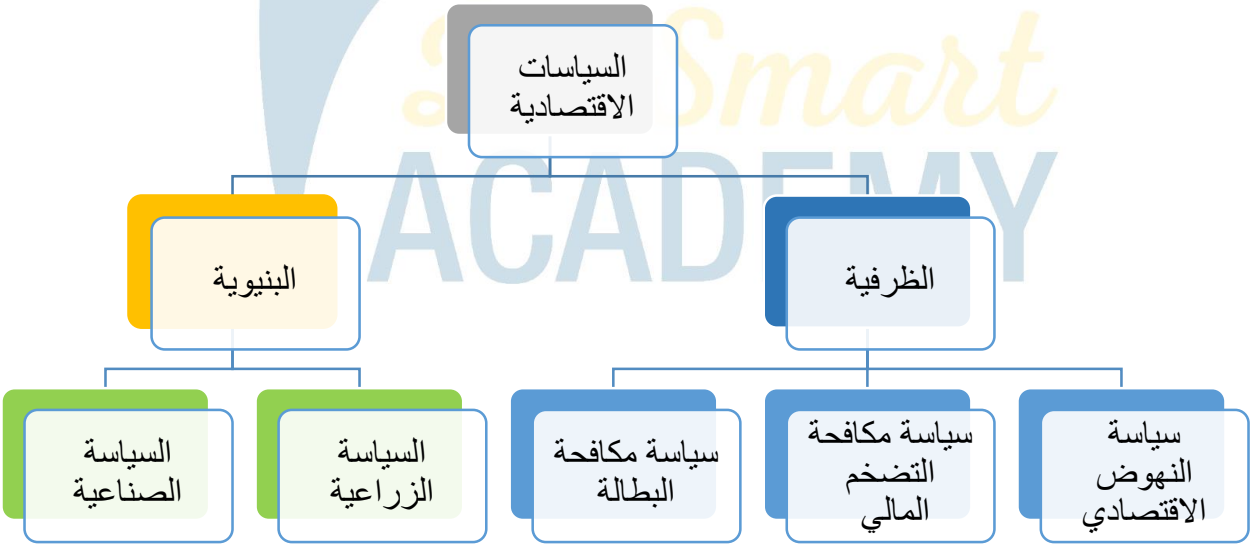

القسم الأول: السّياسات الظّرفيّة

الفصل الأول: سياسة النّهوض الاقتصادي

سياسة النهوض الاقتصاديّ هي سياسة ظرفيّة، الغاية منها إعطاء دفع جديد للنشاط الاقتصاديّ عندما يمُرّ بمرحلة من مراحل الجمود أو الانكماش أو الكساد، أي عندما تحُلّ بالبلاد ظروف اقتصاديّة سيّئة وصعبة.

تهدُف هذه السياسة إلى تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق نموّ اقتصاديّ وخلق فُرص عمل جديدة.

وهذه السياسة هي على نوعين:

- سياسة النهوض عبر تعزيز الطلب على الاستهلاك.
- سياسة النهوض عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض.

أولًا: سياسة النهوض عبر تعزيز الطلب على الاستهلاك

اقترحها الاقتصاديّ البريطاني "كينز" لإخراج الدول من أزمة 1929 حيث يعتبر أن الطلب هو المحرّك الأساسي للعجلة الاقتصاديّة وللنموّ الاقتصادي.

تقضي هذه السياسة بزيادة الطلب على الاستهلاك التي تؤدّي إلى زيادة الاستثمار ممّا يستوجب خلق فُرص عمل جديدة وتخفيض مُعدّل البطالة وممّا يؤدّي أيضًا إلى زيادة الإنتاج و ارتفاع معدّل النموّ الاقتصاديّ.

فإذًا، هدف هذه السياسة هو النمو الاقتصادي.

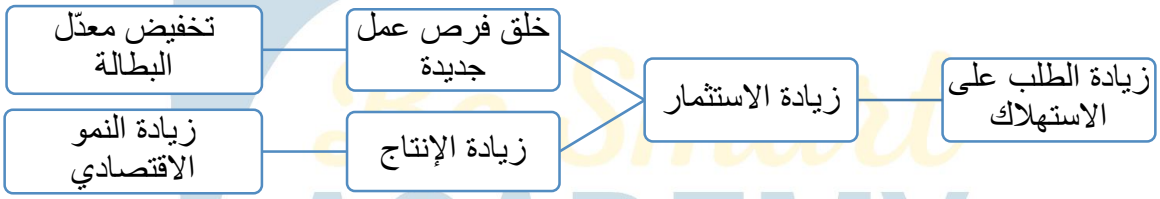

ولزيادة الطلب على الاستهلاك، تلجأ سياسة النهوض الاقتصادي إلى وسائل تعود إلى السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وسياسة الدّخل.

1- زيادة الطلب على الاستهلاك عبر وسائل عائدة لسياسة الدخل:

- زيادة الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص: هذه الوسيلة تؤدّي إلى زيادة القدرة الشرائيّة فيزداد الطلب على الاستهلاك ممّا يُشكّل حافزًا لمزيد من الاستثمار.

2 - زيادة الطلب على الاستهلاك عبر وسائل عائدة للسياسة الاجتماعيّة:

- زيادة التقديمات الاجتماعيّة: (كزيادة التعويضات العائليّة والمِنح الدراسيّة والضّمانات الصحيّة...)، من شأن هذه الزيادة تعزيز القدرة الشرائيّة للأسر وزيادة طلبهم على الاستهلاك فتنطلق عمليّة النهوض.

3- زيادة الطلب على الاستهلاك عبر وسائل عائدة للسياسة الماليّة:

- زيادة النفقات العامّة: تُشكّل ضخًّا للسيولة تُترجم زيادة في مداخيل المُنشآت الاقتصاديّة والأُسر ممّا يرفع الطلب على الاستهلاك ويزيد الاستثمارات.
- تخفيض الضريبة على الدخل: ممّا يرفع القدرة الشرائيّة ويزداد الطلب على الاستهلاك.

4- زيادة الطلب على الاستهلاك عبر وسائل عائدة للسياسة النقديّة:

- تخفيض مُعدّلات الفائدة المصرفيّة على القروض لا سيّما تلك المُعدّة للاستهلاك: فيزيد الطّلب على الاستدانة ويوفّر السيولة ممّا يزيد الطلب على الاستهلاك ويُحفّز المنشآت الاقتصاديّة على الاستثمار.
- ضخّ المصرف المركزيّ للسيولة عبر شرائه للأوراق الماليّة: فيرتفع حجم السيولة عند المُنشآت الاقتصاديّة والأُسر ويزداد طلبهم على الاستهلاك.
- تخفيض سعر صرف العملة الوطنيّة: إنّ تخفيض سعر صرف العملة الوطنيّة يرفع بالعملة الوطنيّة أسعار السلع المُستوردة فتنخفض قدرتها على مُنافسة السلع المُنتجة محليًّا فينخفض الطّلب على السّلع المُستوردة ويرتفع الطلب على السلع المحليّة ممّا يزيد الاستثمارات.

تقييم سياسة النهوض عبر تعزيز الطّلب على الاستهلاك:

إيجابيات		سلبيات	
على الصّعيد الاقتصادي	على الصّعيد الاجتماعي	على الصعيد الاقتصادي	على الصعيد المالي
- تحقيق النمو الاقتصادي	- تخفيض البطالة - زيادة القدرة الشّرائية - تعزيز الحماية الاجتماعية	- تضخّم مالي بسبب تعزيز الطّلب على الاستهلاك بواسطة وسائل تضخميّة (يصبح الطّلب أكبر من العرض ممّا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار) - عجز في الميزان التجاري إذا لم يواكبها تخفيض في سعر صرف العملة الوطنيّة.	- عجز في الموازنة العامّة بسبب زيادة النفقات العامّة وتخفيض الضريبة على الدخل (انخفاض الإيرادات)

ثانيًا: سياسة النهوض الاقتصاديّ عبر تعزيز القدرة التّنافسيّة للعرض

إنّ سياسة النّهوض الاقتصاديّ عبر تعزيز الطلب على الاستهلاك ينتُج عنها تضخّم ماليّ. وفي ظلّ المُنافسة الدّوليّة وحدها البلدان ذات مُعدّلات التضخّم المالي المُتدنّية تتميّز بكلفة إنتاج مُنخفضة وبالتالي بقدرة تنافسيّة تُعزّز صادراتها وتجعل حظوظها في النهوض الاقتصاديّ عالية.

لذلك، فإنّ سياسة النهوض الاقتصاديّ عبر تعزيز القدرة التنافسيّة للعرض هي الأكثر مُلاءمةً للظرف الاقتصاديّ الدوليّ الراهن.

الهدف من هذه السياسة: نمو أو نهوض اقتصادي لا يولّد تضخمًا ماليًا.

تعتبر هذه السياسة أنّ السلع المعروضة **بأسعار منخفضة ونوعيّة جيّدة** هي التي تجلب الطّلب عليها، وبالتالي العرض هو المحرّك الأساس للعجلة الاقتصاديّة ولعمليّة النّمو الاقتصادي.

فإذًا، لتحقيق القدرة التنافسيّة يجب توفير شرطين هما:

- تحسين النّوعية (عبر تحسين الإنتاجية)
- تخفيض الكلفة

- وسائل وأدوات هذه السياسة:

- لتخفيض كلفة الإنتاج:

- مُكافحة التضخّم من أجل تخفيض أو تثبيت أسعار العناصر التي تتألّف منها كلفة الإنتاج (كالموادّ الأوليّة، الأجور، الطاقة...).
- تثبيت الأجور .
- تخفيض مُعدّلات الفائدة على القروض المصرفيّة المُعدّة للاستثمار.
- تخفيف الأعباء الضريبية والاجتماعيّة عن كاهل المنشآت.

كلّ من هذه الوسائل تساهم في تخفيض كلفة الإنتاج والأسعار ممّا يرفع القدرة التنافسيّة للسلع المحليّة ويزيد الطلب على الاستهلاك وترتفع الاستثمارات والإنتاج ويتحقّق النهوض الاقتصاديّ.

- لتحسين الإنتاجية:

- توفير السوق التنافسيّة الكفيلة بإجبار المُنشآت الاقتصاديّة على التجديد في الآلات والمُعدّات ممّا يُحسّن النوعية ويرفع الإنتاجيّة ويرفع القدرة التنافسيّة فيزيد الطّلب على الاستهلاك وترتفع الاستثمارات والإنتاج فيتحقّق النهوض الاقتصاديّ. (وسيلة إلزاميّة لتحسين النوعيّة).

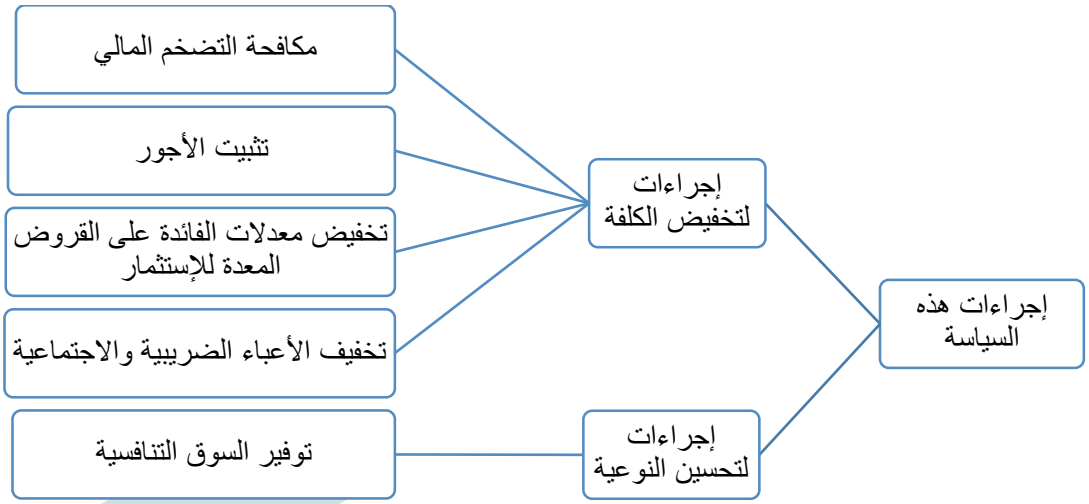

إنّ كلّ وسائل هذه السياسة مُجتمعةً تؤدّي إلى زيادة الإنتاجيّة وتخفيض كلفة الإنتاج + تحسين النوعية فترتفع القدرة التنافسيّة للسلع المحليّة ممّا يؤدّي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك فترتفع الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقّق النهوض الاقتصاديّ.

Be Smart ACADEMY